



الجلسة العامة ٧٨

الجمعة، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

المبدولة للتقريب بين شعوب الشرق الأوسط. وتثبت عملية مدريد وكيفية تطورها قدرة المجتمع الدولي على العثور على استجابات متناسبة مع ما يتطلبه حل المشكلات الإقليمية من هذا القبيل. وقد بذلت روسيا دائما بوصفها أحد راعبي عملية السلام قصارى جهدها من أجل بلوغ الأهداف التي نشدها جميعاً للتنمية في الشرق الأوسط وفلسطين.

ومن بواعث قلقنا جميعاً أن الأزمة التي نشبت منذ شهرين كان لها هذا الأثر السلبي على كل ما تم إنجازه خلال السنوات القليلة الماضية صوب إمكان التوصل إلى تسوية سلمية. ويرهن ذلك على الصلات الوثيقة بين كل ما يحدث في تلك المنطقة. فقد أثر تدهور الحالة في الضفة الغربية على المنطقة بأسرها.

ومنذ بداية هذه الأزمة، فإن الاتحاد الروسي والرئيس بوتين نفسه ووزير الشؤون الخارجية في حكومتنا السيد إيفانوف يعملون دون كلل كل ما يمكن عمله بغية تحسين الحالة في الضفة الغربية وغزة. ويتمثل هدفهم على سبيل الأولوية في الجمع بين الأطراف إلى طاولة التفاوض. فبمجرد

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام (A/55/538 و A/55/639)

مشروعاً القرارين (A/55/L.49 و A/55/L.50)

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): لقد مضى على الجمعية العامة الآن اثنان وخمسون عاماً وهي تنظر في الحالة في الشرق الأوسط. ومرّت أيام حسنة وأيام سيئة، ونشبت حروب، وبُذلت جهود للوصول إلى هدف الأمم المتحدة النبيل المتمثل في إيجاد تسوية شاملة وسلمية في الشرق الأوسط. ومن دواعي الأسف أننا ونحن لم نكد نتجاوز أعتاب القرن الحادي والعشرين، علينا أن نذكر أن الحالة ما برحت غير مستقرة إلى حد كبير.

وقد شهدنا في مدريد عام ١٩٩١ بداية عملية السلام العربي الإسرائيلي؛ وأحرز تقدم ملموس في الجهود

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

يمكن فعل كل شيء ممكن لتنفيذ المبادئ التوجيهية الموضوعية في شرم الشيخ. ولا يجب السماح للأزمة الحالية بالتغطية على الجهود المبذولة لإيجاد طرق لإعادة عملية السلام إلى مسارها.

ولدينا اقتناع بأن السلام الحقيقي في الشرق الأوسط سيكون مستحيلا بدون إجراء حوار بناء بين إسرائيل وسوريا، يؤدي إلى عودة مرتفعات الجولان السورية وإقامة علاقات طبيعية بين الدولتين. وقد شكّل انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان مرحلة هامة على الطريق صوب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، غير أن تحقيق سلام حقيقي ومستقر بين إسرائيل ولبنان يستلزم أن تتمخض عملية السلام بين لبنان وإسرائيل عن إبرام اتفاق. ومن دواعي الأسف ما أظهرته الأحداث الأخيرة من أن هذا لن يكون أمرا سهلا.

واسمحوا لي أن أحتتم كلمتي بالتشديد على أنه لا يجوز للمجتمع الدولي أن يتغاضى عن الإمكانيات السياسية التي تراكمت على مرّ العدة سنوات الماضية. إذ ينبغي الحفاظ على كل ما تم تحقيقه. ولن يتسنى لنا أن نمارس تأثيرا إيجابيا على الحالة في الشرق الأوسط إلا بهذه الطريقة.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): يمر الشرق الأوسط بفترة شاقة مضمّنة ترهق كل من يعمل على إقرار سلام دائم ويود أن يرى شعوب المنطقة تقبل على القرن الجديد بأمل وثقة. ذلك أن سلسلة الصراعات التي حرمت شعوب هذه المنطقة من خيرة أبنائها لا تمثل التراث الحقيقي لتلك الأرض التاريخية التي تضرب فيها أعظم تقاليد البشرية بجذورها.

ولقد كان من المفزع والحزن حقا، وهذا أدنى ما يقال، أن نشهد اندلاع العنف على النحو الذي حدث، حيث أودى بحياة ما يزيد عن ٣٠٠ شخص، غالبيتهم من

وقوع هذه المأساة، سافر السيد إيفانوف إلى المنطقة لإجراء اتصال مباشر بكلا الجانبين ومحاولة إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح. وفي الوقت ذاته، ظل الرئيس بوتين على اتصال هاتفي مستمر بالزعميين الإقليميين، الرئيس عرفات ورئيس الوزراء باراك. وفي رأينا أن من أهم الأشياء التي تحققت بفضل جهودنا إجراء اتصال هاتفي نتيجة لوساطة الكرملين بين السيد عرفات أثناء زيارته الأخيرة إلى موسكو وبين السيد باراك. واتفقا خلال ذلك الاتصال على استئناف الاجتماعات بين ممثلي قوات الأمن الفلسطينية والإسرائيلية بهدف تسوية الأزمة الراهنة. كما اتفقا على استئناف الحوار السياسي.

وتمثل أحد البنود الهامة المدرجة على جدول أعمال محادثات موسكو في التماس السبل لإعادة عملية السلام إلى مسارها، سواء بين الفلسطينيين والإسرائيليين أو بين الإسرائيليين والسوريين واللبنانيين. وما زلنا نواصل مناقشاتنا مع جميع الأطراف المعنية، ومع الولايات المتحدة بوصفها تشارك في رعاية عملية السلام، والممثلين الآخرين للمجتمع الدولي، من أجل العثور على أفضل طريقة يتحقق بها النجاح لعملية السلام الإقليمية، بما فيها على المسارين السوري واللبناني.

تولى السيد عبود (جزر القمر)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

ومن المهم إشراك جميع الأطراف في العملية لإيجاد حل مقبول لدى الجميع، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن الرامية إلى تحقيق التعايش السلمي بين جميع سكان المنطقة. ونقدم في هذا الصدد الجهود البناءة التي يبذلها الأمين العام ليفعل كل ما في استطاعته من أجل تحسين العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، وهي عامل رئيسي في الحالة في المنطقة. وفي هذا الصدد، يرى الاتحاد الروسي من الأهمية

المنطقة. وينبغي ألا تغيب عن بالنا الفوائد الجمّة التي ستعود علينا جميعا عندما يحل السلام الدائم.

وكما تبين بوضوح مرة أخرى، فإن مثل هذه الفرص التاريخية لا تأتي إلينا بالسهولة التي يفترضها البعض، على ما يبدو. لذلك، فإن تركيا تحرص على أن تقدم دعمها الكامل لعملية السلام منذ بدايتها.

إن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي هو لب المشكلة وهو أيضا مفتاح أي حل. ولا يزال التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي هو الهدف الأساسي. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الأطراف قد بدأت لتوها في معالجة القضايا الأكثر حساسية للمرة الأولى، وأن تقدما قد أحرز، إلى حد ما. وينبغي أن تكون مدينة القس الشريف رمزا للتسامح والتعايش، مع المحافظة على مركزها الديني، والثقافي، والتاريخي سليما للجميع.

ولا يزال قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) هما الأساس لإقرار سلام دائم في المنطقة - سلام يمهّد السبيل للازدهار والتعاون المستنير. ولقد كان الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، خطوة أساسية أخرى في الاتجاه السليم.

ونود أن نؤكد مجددا على ما تحقق في سياق عملية السلام، وكم بذلت الأطراف من جهود عظيمة لتأمين مستقبل أكثر إشراقا، وذلك قبل أن يتفجر العنف.

ونحن نحترم الحقوق المشروعة لأبناء الشعب الفلسطيني، ونحاول تخفيف معاناتهم. فالعديد من المصابين الفلسطينيين يتلقون العلاج في تركيا. وكذلك أرسلنا مساعدات طبية عينية إلى المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمنا مساعدة مالية إنسانية - بما قيمته ٥٠٠ ٠٠٠ دولار -

الفلسطينيين، وتسبب في آلاف الإصابات وألحق قدرا كبيرا من الأضرار المادية. وقد كانت المهمة الأولى منذ أول لحظة هي نزع فتيل التوتر الذي تصاعد بدرجة خطيرة، وما زالت هذه المهمة اليوم كما هي. ومن هذا المنطلق كان لانعقاد مؤتمر قمة شرم الشيخ نتائج مفيدة.

فقد تمثلت البديهية الأساسية التي انطوت عليها تلك النتائج في أن العنف والصراع ذاته لا يمكن أن يخدم المصالح والتطلعات الأساسية لأي من الجانبين. بل إننا لا نملك إلا أن نتطلع إلى الأمام بنظرة بعيدة المدى. وينبغي أن تحترم جميع الأطراف نتائج مؤتمر القمة، وينبغي أن يتاح لتنفيذ ذلك التفاهم الأساسي على نحو كامل وصادق أن يشكل الأساس لاستئناف عملية السلام. ولا أستطيع أن أوكد بما فيه الكفاية أن عملية السلام تمثل الفرصة الوحيدة الحقيقية المجدية؛ وعلينا أن نتشبّث بها لصالح الأجيال القادمة، لا من أجل الحاضر فقط، بل من أجل الغد أيضا.

إن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق بعد قمة شرم الشيخ يمثل تطورا مهما ومشجعاً. وقد أوكلت إلى هذه اللجنة مهمة بالغة الأهمية، ونتطلع إلى أن تضطلع هذه اللجنة بولايتها بنجاح في إطار الجدول الزمني المتفق عليه. وندعو الأطراف للتعاون الكامل مع اللجنة، نظرا لأهميتها الأساسية بوصفها من تدابير بناء الثقة.

وبصفتنا من بلدان المنطقة، فإننا نخشى، وبحق، العواقب المحتملة لاستمرار العنف وتصاعد الصراع من خلال تكثيف هذه الحلقة المفرغة.

وتركيا لديها أسباب وجيهة لمساندة ودعم كل جهد يرمي إلى الخروج من هذه الدوامة. وسيساعدنا ذلك في تحقيق الهدف النبيل المتمثل في إحلال السلام في هذا الجزء المتأزم من العالم. وينبغي ألا يمنعنا العنف من العمل من أجل بلوغ أهدافنا السامية، مع احترام المصالح التريهة لشعوب

الدموية التي لا هدف لها سوى التدمير. ولكن، اليوم بدأ هذا التيار يتراجع. والشرق الأوسط يقف على شفا عهد جديد. وعلى الرغم من النكسات الأخيرة، تحقق تقدم هائل في تحويل الأعداء إلى شركاء - شركاء من أجل السلام - لإنهاء عقود من العداوة والشروع في مسار جديد للسلام والتعايش.

لقد حان الوقت لكسر حلقة المآسي وبدء عهد جديد من الانتصارات في صنع السلام. وأول هذه الانتصارات كان معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التي تحققت عام ١٩٧٩. وبعد ١٥ عاما احتفل بانتصار آخر تحت القيادة الشجاعة للراحل الملك حسين: توقيع معاهدة سلام ثانية في الشرق الأوسط، بين إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية.

كما أن إعلان المبادئ الإسرائيلي - الفلسطيني واتفاقات أوسلو التي أعقبت ذلك، يشكل فتحا تاريخيا آخر نحو السلام. وقد تعزز المناخ الإيجابي أكثر فأكثر بالعلاقات التي أنشئت مع موريتانيا مؤخرا. هذا بالإضافة إلى العلاقات الرسمية بين إسرائيل والمغرب، وتونس وعمان وقطر، والتطور التدريجي للعلاقات مع دول أخرى في شمال أفريقيا والخليج. أما الفتور الذي اعتري هذه العلاقات في الأسابيع الأخيرة فنأمل أن يكون مؤقتا من حيث طبيعته.

وثمة خطوة أخرى هامة نحو تعزيز الأمن الإقليمي اتخذتها إسرائيل هذا العام على طول حدودها الشمالية. ففي أيار/مايو سحبت إسرائيل قواتها من جنوب لبنان بصورة أحادية، ملتزمة بذلك التزاما تاما بقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وإن التزام إسرائيل بدورها وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) قد أكده الأمين العام وصادق عليه مجلس الأمن بعد ذلك، وأشير إليه أيضا في قرار المجلس ١٣١٠ (٢٠٠٠). وينبغي التشديد على أنه لدى التأكيد على امتثال

ويجري أيضا تقديم ٣ ملايين دولار في شكل مساعدة مالية للسلطة الفلسطينية.

من الأهمية بمكان أن تتمكن شعوب المنطقة من العيش في مناخ خال من الخوف والدمار، وأن يثمر كدها وعملها في زمن العولمة ومع بزوغ فجر عصر جديد. والشعوب التي قدر لها أن تعيش معا جنبا إلى جنب، ينبغي لها أن تزدهر معا. تلك هي مشيئة الله. لذا، فإن التسوية عن طريق التفاوض هي السبيل الوحيد. والبديل، كما نعرف، هو الفوضى والمعاناة، التي لا نستحق شيئا منها.

وستواصل تركيا مساندة الجهود الرامية لاستئناف عملية السلام أو لاتخاذ تدابير فورية لوقف تيار العنف.

في هذا الصدد، وإدراكا منا لدورنا في المنطقة وضرورة الاحتفاظ بثقة كلا الجانبين، فسوف نظل في الجانب المتفائل. وأيا كانت الأسباب الداعية إلى التشاؤم، فإننا نرفض أي موقف انهزامي ونواصل التعلق بأهداف الأمل والعمل من أجل الاستئناف الكامل لعملية السلام، بما في ذلك مسارها المتعدد الأطراف. فهذا هو السبيل الوحيد، برغم كل شيء.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنتهز هذه المناسبة، إذا جاز لي، لكي أعرب، بالعربية، عن أطيب تمنياتي لأصدقائنا المسلمين بحلول شهر رمضان.

(تكلم بالعربية)

يسرني أن أتقدم لزملائي المسلمين بأطيب التهاني بمناسبة شهر رمضان المبارك.

(تكلم بالانكليزية)

لقد شهد تاريخ الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة العديد من المآسي وبعض الانتصارات. فقد تفجرت حروب لا حصر لها، وأزهقت الأرواح في سلسلة من الحملات

المتحدة المؤقتة في لبنان، على جنوب لبنان وضمنان صون السلم والأمن الدوليين على جانبيها من الحدود. وبالرغم من هذه النداءات، أحفقت حكومة لبنان طوال شهر في كبح الاعتداءات الاستفزازية والعنيفة عبر الحدود ضد إسرائيل، بل وشجعت حتى عليها. والمساعي الدبلوماسية المتواصلة من جانب إسرائيل للتحذير من أن الوضع على الحدود الشمالية يمكن أن يتدهور ذهبت أدراج الرياح.

إن استمرار الحالة الراهنة، مع ما يصاحبها من أعمال العدوان هذه من الإرهابيين اللبنانيين، يحمل معه خطر التصعيد الوشيك. ومن ثم، لا بد أن يطالب المجتمع الدولي لبنان بأن يفي بمسؤولياته في إطار قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣١٠ (٢٠٠٠)، اللذين يقتضيان وضع حد لأعمال العدوان هذه من الأراضي اللبنانية، بما يثبت السلطة اللبنانية الفعالة في المنطقة ويعمل على إحلال السلم والأمن على حدودنا المشتركة.

ولقد استمرت إسرائيل هذا العام أيضا في سعيها لتحقيق سلام شامل مع سوريا على أساس إطار العمل الذي أرساه مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١. وتم بذل آخر جهد لدفع عجلة السلام إلى الأمام في الاجتماعات بين رئيس الوزراء باراك وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في شبردز تاون، وفي منطقة ويست فيرجينيا، في كانون الثاني/يناير من هذا العام. وقدمت إسرائيل في هذه المحادثات، على حد قول رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون، "اقتراحا إقليميا هاما جدا". إلا أن هذا الاقتراح واقتراحات أخرى لم تلق ردا من الجانب السوري، الذي اختار بدلا من ذلك قطع المفاوضات. وعندما حاولت الولايات المتحدة التحقق من رد سوريا على هذه المقترحات الإسرائيلية، في مؤتمر قمة حنيف بين كلينتون والأسد بتاريخ ٢٦ آذار/مارس، أصبح من الواضح أنه لا يوجد أي تجاوب وشيك.

إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، أشار الأمين العام على وجه التحديد إلى أن المنطقة المعروفة باسم شبعاء ليست أرضا لبنانية. وبالتالي، فإن الادعاءات اللبنانية ضد إسرائيل فيما يتعلق بهذه المنطقة، والتي تبرر النشاط العدواني للإرهابيين الذين ينطلقون من الأراضي اللبنانية، تتعارض تعارضا مباشرا مع النتائج التي توصل إليها الأمين العام.

وعلى الرغم من أن إسرائيل كانت تأمل في أن يعزز انسحابها من لبنان السلام والأمن على الحدود، لسوء الطالع هذا، لم يكن الحال. في يوم الأحد الماضي فقط، فجر إرهابيون من لبنان تسللوا إلى المنطقة شحنة قوية على جانب الطريق ضد دورية إسرائيلية، فقتلوا جنديا إسرائيليا وأصابوا اثنين آخرين. وقد وقع الهجوم في منطقة جبل دوف، على بعد كيلومتر واحد تقريبا داخل الجانب الإسرائيلي من "الخط الأزرق".

ويمثل الهجوم الأخير استمرارا للتدهور الخطير والعنيف على طول الحدود اللبنانية - الإسرائيلية في الآونة الأخيرة. وتشمل هذه الأحداث اختطاف ثلاثة جنود إسرائيليين من داخل إسرائيل في ٧ تشرين الأول/أكتوبر على أيدي إرهابيين تسللوا من لبنان.

وتنظر إسرائيل إلى أعمال العدوان هذه بأقصى درجات الخطورة وبوصفها انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي سحبت إسرائيل بمقتضاه قواتها من الأراضي اللبنانية.

وفي ضوء هذا الاعتداء العدائي الأخير ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية والتصعيد المتزايد على تلك الحدود، دعت إسرائيل مرارا حكومة لبنان إلى الوفاء بالتزاماتها في إطار القانون الدولي ومثلما هو مطلوب في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) باستعادة سيطرتها الفعالة، بمساعدة قوة الأمم

طهران في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ كان الشعار المكتوب على حامله القذيفة يقول: "لا بد من شطب إسرائيل من الخريطة".

ويأتي هذا التطور في الوقت الذي يواصل فيه المسؤولون الإيرانيون الدعوة إلى الجهاد وتدمير دولة إسرائيل. وتنعكس في لغة زعماء إيران الإنكار التام لإسرائيل الذي يتجاوز حدود أي اختلاف قد يكون قائما حول سياساتنا الخارجية. إنهم يصفون إسرائيل رسميا بأنها "الشیطان الصغير" ويعارضون رسميا جميع محاولاتنا للتوصل إلى السلام مع جيراننا. وشاركت إيران أيضا في أنشطة إرهابية موجهة ضد أهداف يهودية وإسرائيلية في كل أنحاء العالم، بما في ذلك تفجيري السفارة الإسرائيلية ومركز الجالية اليهودية في بوينس آيرس. ورغم أن الرئيس الإيراني خاتمي يتكلم ببلاغة عن الحوار بين الثقافات أمام تجمعات الأمم المتحدة إلا أنه ما زال يرى أنه من المقبول أن يصرح في طهران قبل أقل من عام مضى بأن:

"هناك وسيلة واحدة فقط لحل القضية الفلسطينية، وهذه الوسيلة هي القضاء على النظام الصهيوني وتدميره. إن محادثات السلام هي إحدى أكبر عمليات الاحتياط وأقبح الحيل التي تستخدمها إسرائيل وسندها الرئيسي، أمريكا".

في الوقت ذاته، إصرار العراق على استحداث أسلحة دمار شامل ووسائل إطلاقها - والكثير منها على مرأى مفتشي الأسلحة الدوليين - يسبب إزعاجا، خاصة على ضوء حماسة ذلك البلد المثبوتة لإطلاق القذائف على السكان المدنيين. لقد أطلق العراق وسط حرب الخليج، في عدوان بلا استفزاز، عشرات القذائف على المدن الإسرائيلية.

وفي اليوم التالي، أعلن الرئيس كلينتون، مشيرا إلى الرئيس الأسد، أن "الكرة الآن في ملعبه".

وفي تعليق للناطق الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية على الجهد الأمريكي لتشجيع التوصل إلى اتفاق، قال في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠:

"لقد أفضى ذلك الجهد إلى نتائج معينة في الجانب الإسرائيلي كان الرئيس كلينتون قد رصدها، والتي رفضها الرئيس السوري..."

"إننا نعتقد أن الدور الآن للسوريين لصياغة ردودهم وأفكارهم. وهذه هي النقطة التي يقف عندها الوضع حاليا".

وبعد عدة شهور ما زلنا ننتظر الرد السوري. ونأمل أن يمثل الرد، عندما يأتي، انتصارا آخر للسلام.

ولا يجب أن ننسى أن أية مناقشة للحالة في الشرق الأوسط يجب ألا تنظر في جيران إسرائيل المباشرين فحسب، بل يجب أن تعالج أيضا التهديدات التي تواجه السلم والاستقرار على حدود المنطقة.

إذ أن سياسات جمهورية إيران الإسلامية، النصير للرفض في الشرق الأوسط، تتعارض بشكل مباشر مع المبادئ التي تشكل الأساس للسلام الإقليمي. وما زالت إيران تدعم الأنشطة الإرهابية لحزب الله، وهي منظمة تشن علنا حملة ضد وجود دولة إسرائيل. علاوة على ذلك، تقوم إيران بجهود مستمرة لاقتناء أسلحة الدمار الشامل. ولدينا أدلة دامغة على أن إيران نجحت في استحداث أسلحة كيميائية، ولدينا ما يكفي من الأسباب للاعتقاد بأن إيران استحدثت قدرات حربية بيولوجية أيضا. لقد أجرت إيران بالفعل تجارب على القذيفة الطويلة المدى شهاب - ٣، وهي سلاح قادر على الوصول إلى مدن إسرائيلية بمداه البالغ ١٣٠٠ كيلومترا. وعندما تم استعراض القذيفة عبر شوارع

إسرائيل ولماضيها. وما فتئت إسرائيل تدلل منذ عام ١٩٧٨ على رغبتها في التوصل إلى حلول توفيقية سعياً لإحلال السلام، وهي تبحث باستمرار عن مبادرات جديدة لصنع السلام.

وتتوخى إسرائيل دائرة واسعة للسلام في الشرق الأوسط من شأنها أن تشمل جميع جيراننا، وأن تشكل نهاية كاملة وأخيرة لحالة الصراع. ونحن نسعى إلى إقامة حدود محددة بشكل واضح من شأنها أن تقضي على جميع التزايدات الإقليمية بيننا. ونسعى إلى سلام يوفر إطاراً للأمن الإقليمي، ويكبح التهديد للاستقرار من جانب العناصر المتطرفة، ويخفض حاجة الدول إلى إنفاق مبالغ طائلة من الموارد لضمان الدفاع عنها. ونسعى إلى سلام يحسن حياة كل شعوب الشرق الأوسط، ويهيئ بيئة اقتصادية يمكن التنبؤ بها، ويجتذب الاستثمارات الأجنبية، ويسهل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. والواقع، أن السلام يمسك بمفتاح توحيد منطقتنا بأسرها.

وبالنسبة لإسرائيل، تشمل العلاقات السلمية الطبيعية إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، وإزالة عمليات المقاطعة، وإلغاء التشريعات والممارسات التمييزية، وإقامة روابط للنقل والاتصالات، والانتقال الحر للبضائع والأشخاص عبر الحدود. كما تتيح معاهدات السلام إطاراً للتعاون فيما يتعلق بالبيئة، والعلاقات الثقافية، والسياحة، والصحة، والزراعة، ومنع الجريمة، والقضاء على عمليات التحريض.

ولا بد من أن يدرك شركاؤنا بوضوح أن هناك سبلاً لتوجيه وقتنا وطاقتنا ومواردنا أفضل بكثير من استمرار المجاهدة بوسائل أخرى.

وعلى الرغم من رغبة إسرائيل في تحقيق السلام، وما أبدته من استعداد ثابت للتوصل إلى حلول توفيقية

إننا قلقون بشكل خطير إزاء عدم امتثال العراق لمتطلبات مجلس الأمن وإزاء حقيقة أن أعمال المراقبة والتحقق لم تكن ممكنة طوال العامين الماضيين. إن رفض العراق توفير حرية الدخول لفرق لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش وتاريخ عداؤه تجاه إسرائيل يجعلان ذلك البلد خطراً مستمراً على أمن إسرائيل بشكل كبير والاستقرار الإقليمي بصفة عامة.

وبينما توجد بلدان في الشرق الأوسط ملتزمة علناً بتدمير إسرائيل، لا بد أيضاً أن نتفحص دوافع هؤلاء الذين يعلنون مصلحتهم الاستراتيجية في تحقيق السلام. ولقد رأينا أن شركاءنا المحتملين يبدون وكأنهم يعتقدون مفهوماً للسلام يختلف كثيراً عن المفهوم الذي تؤيده إسرائيل. ففي أعقاب محادثات شبردز تاون، وصف وزير الخارجية السوري فاروق الشرع وجهة النظر السورية بشأن السلام وهو يتكلم أمام اتحاد الكتاب العرب في دمشق بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير من هذا العام. لقد صرح بالآتي، وكما هو منشور في صحيفتي الأسبوع الأدبي والسفير بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠:

”إن إحلال السلام في المستقبل تعني تحويل هذه المواجهة العسكرية إلى مواجهة سياسية، وفكرية، واقتصادية، وتجارية. لنعطي إذن فرصة للمواجهة السلمية. إن استعادة منطقة فلسطين بأكملها هي استراتيجية طويلة الأجل لا يمكن تحقيقها في مرحلة واحدة. وأيديولوجية حزب البعث تنظر إلى التحرير على أنه يتحقق على مراحل. فاستعادة الأراضي العربية المحتلة ما هو إلا المرحلة الأولى.“

إن وجهة نظرنا تجاه السلام مختلفة. فالرغبة في تحقيق السلام مع جيراننا تمثل الهدف الأسمى لدولة

حتى يمكن للأطراف أن تبدأ مرة أخرى السير على طريق السلام.

وبما أننا ننظر في الحالة العامة في الشرق الأوسط، فإن وفد بلادي يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن ارتياحه إزاء حقيقة أن إسرائيل بقيامها بسحب قواتها من الجنوب اللبناني قد امتثلت لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

وعلاوة على ذلك، تأمل شيلي في أن يكون بالإمكان استئناف المحادثات بسرعة بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بمرتفعات الجولان، وبما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالأزمة الراهنة في المنطقة نأمل أن تمتثل الأطراف دون إبطاء لقرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) والالتزامات شرم الشيخ. ونرحب بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق، ونأمل في أن تتمكن تلك اللجنة من أن تبدأ عملها بأسرع ما يمكن. ونحن نؤيد أنشطة الأمين العام، الذي يتعين عليه، بناء على طلب من مجلس الأمن، أن يستكشف مع الأطراف إمكانية اتخاذ تدابير محددة لوقف أعمال العنف. وبالمثل، نحن نؤيد كل الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل التغلب على الأزمة وإعادة عملية السلام إلى مسارها.

وتؤيد شيلي أن تذكّر بالمبادئ التي تحكم سياستنا الخارجية والتي تنطبق على الحالة العامة في تلك المنطقة. وترتكز هذه المبادئ على الامتثال الكامل لمبادئ القانون الدولي، مثل التسوية السلمية للمنازعات، والاحترام والامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خصوصا القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وللقانون الإنساني الدولي، الذي يجعل حماية حياة البشر، لا سيما المدنيين، أمرا أساسيا. ونسلم بالحق غير القابل للتصرف

لصالح السلام لا تزال بعض الدول في منطقتنا ترفض مجرد وجودنا. وقد اختارت بعض هذه الدول أن تمارس بشكل مباشر، أو ترعى بشكل غير مباشر، أعمال العنف والإرهاب ضدنا. وتتوخى دول أخرى مستقبلا يتسم بالمجاهمة والتزاعلات بشكل مستمر.

ونحن نفضل أن ننظر إلى المستقبل من منظور آخر. لقد بين لنا التاريخ المسار السليم، وهو مسار الحوار والمصالحة. فلنسلك هذا المسار معا. والسلام في الشرق الأوسط لا يلزم أن يكون حلما، والمجاهمة التي لا نهاية لها لا يلزم أن تكون واقعا الوحيد. ومن المؤكد أن انتصار السلام، السلام الحقيقي، سيكون انتصارا لكل الشعوب في منطقة الشرق الأوسط ولكل الأجيال المقبلة.

وبغية التوصل إلى ذلك السلام، هناك حتمية واضحة. فالسلام يتطلب التزاما لا يتزعزع - أخلاقيا وسياسيا على حد سواء - وهو التزام ينبغي أن تضطلع به القيادة الإقليمية لصالح الأجيال المقبلة. إن رؤية السلام ينبغي أن تتخلص من آلام الماضي وتقلباته وأن تغذيها ذروة آمال المستقبل.

وتعارض إسرائيل مشروع القرارين المتحيزين والأحادي الجانب المقدمين في إطار هذا البند. ونحن ندعو أعضاء الجمعية العامة إلى التصويت ضدّهما.

السيد إغويغورن (شيلي) (تكلم بالاسبانية): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن بالغ الأسى الذي يشعر به وفد بلادي إزاء الأحداث العنيفة والمأساوية الجارية منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل، والتي أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى، وحدوث دمار كبير للممتلكات وإذكاء لروح التعصب. ونحن نوجه نداء من أجل ضبط النفس والهدوء

جدول أعمال الأمم المتحدة لأكثر من نصف قرن. فطوال هذه السنوات، دعت الجمعية العامة ودعا مجلس الأمن إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، ووفرا الأساس لذلك في مئات القرارات المتخذة، ومعظمها يظل بلا تنفيذ.

ولقد شهدت عملية السلام في الشرق الأوسط خلال العام الماضي، وقضية فلسطين هي جوهرها، تطورات متفاوتة. فالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، واستئناف المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية بشأن الوضع الدائم، ومؤتمر قمة كامب ديفيد الثاني، أمور جددت آمالنا في أن من شأن بداية الألفية الجديدة أن تحقق في نهاية المطاف السلام الذي طال أمده في المنطقة بأسرها.

ولقد شعرنا بالتشجيع إزاء التقدم البارز الذي أحرزه الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني في كامب ديفيد بشأن أصعب المسائل المتعلقة بالمركز الدائم تعقيدا وحساسية. ونرى أن الجانبين كانا على بعد قاب قوسين أو أدنى من تحقيق اتفاق بينهما يمكنه أن يفتح الطريق أمام إنهاء عقود من الصراع وإحداث تغيير جذري في مستقبل المنطقة بأسرها.

ومما يؤسف له أن آمالنا لم تتحقق. علاوة على ذلك، في رأينا تصاعد حدة العنف خلال الشهرين الماضيين في الأراضي الفلسطينية، وفي إسرائيل، وفي جنوب لبنان مؤخرا، قد أوصل، عملية السلام في الشرق الأوسط إلى أصعب مرحلة في تاريخها على امتداد العقود القليلة الماضية.

ويشعر بلدي بجزع عميق إزاء الأنباء اليومية التي تفيد بوقوع مصادمات شرسة بين العرب والإسرائيليين منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر، وأودت فعلا بحياة ٣٠٠ شخص تقريبا،

للشعب الفلسطيني في تقرير المصير. كما نسلم بحق الإسرائيليين والفلسطينيين في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ويجدونا وطيد الأمل في أن يكون بالإمكان التغلب على الأزمة الراهنة في المنطقة بسرعة، والعودة مرة أخرى إلى التحدث بلغة السلام والأمل والمصالحة.

والشيء الذي ينبغي أن يدركه الإسرائيليون والفلسطينيون هو أنه لا أحد يخرج منتصرا من العنف. ونحن على يقين بأن التوصل إلى نتيجة عادلة ودائمة عن طريق التفاوض في إطار قرارات مجلس الأمن، بما يشمل العناصر الأساسية لأمن كلا الطرفين هو المسار الوحيد المتاح للفلسطينيين والإسرائيليين. وهذا هو الإرث الوحيد الذي يمكن أن يتركوه لأطفالهم إذا كان لديهم الأمل في أن يأتي يوم يعيشون فيه في مناخ من الودم الحقيقي والتنمية مع جيرانهم في المنطقة.

وتقيم شيلي علاقات ممتازة مع البلدان العربية، ومع دولة إسرائيل ومع السلطة الفلسطينية. وتتابع شيلي بقلق كبير تطورات هذه الأزمة المستمرة يوما بعد آخر، شأنها شأن بقية دول العالم. ونرى أن ما يحدث في هذه المنطقة يثير قلقا بالغا. إن الشرق الأوسط منطقة عزيزة جدا وقريبة من قلوب جميع أبناء شيلي. وفي بلدنا يوجد عدد كبير من السكان المنحدرين من أصل عربي، ومعظمهم من الفلسطينيين، وكذلك يوجد عدد كبير من السكان من اليهود. وهم يعيشون جميعا معا في وئام، وبالتالي فإنهم يثبتون أن التعايش ليس أمرا ممكنا فحسب، بل إنه يمكن أيضا أن يكون مثمرا ومفيدا للجميع.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):
إن الحالة في الشرق الأوسط من بين أعقد وأصعب المسائل السياسية على الساحة الدولية، وهي ما زالت على رأس

لمصلحة السلام، والعودة إلى طاولة المفاوضات. وفي هذه المرحلة الحاسمة، نهيّب بالإسرائيليين والفلسطينيين التحلي بالشجاعة السياسية واعتماد الحكمة وممارسة ضبط النفس. ونحثهم على الامتناع عن أية أعمال من طرف واحد يمكنها أن تفاقم الحالة وتقوض نتيجة المحادثات المتعلقة بالوضع النهائي.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي للطرفين كليهما أن يستأنفا المفاوضات في أسرع وقت ممكن، بناء على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، فضلاً عن المبادئ التي وضعها مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو.

ونظراً لخطورة الأزمة الراهنة في المنطقة، ينبغي للمجتمع الدولي، وفي طليعته الأمم المتحدة، أن يبذل قصارى جهوده من أجل إبعاد شبح اندلاع حرب واسعة النطاق في المنطقة، الأمر الذي يبدو قريب الحدوث. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي في هذه الفترة الحاسمة أن يضاعف جهوده تحقيقاً لذلك الغرض.

وفي هذا السياق، تكييل بلادي المديح للجهود الدبلوماسية المكثفة التي تبذلها جميع الأطراف الدولية الرئيسية المعنية، ولا سيما الولايات المتحدة، وتشيد بالإسهام الشخصي للرئيس كلينتون من أجل إعادة إحياء عملية السلام. ونشيد كذلك بالجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، ومصر، وجميع الآخرين الذين أسهموا وما زالوا يسهمون على مر السنين في دعم عملية السلام.

إننا نرحب بالانخراط البناء للأمين العام في البحث عن سبل للخروج من الأزمة الراهنة. ونشجع بقوة الأمين العام على مواصلة انخراطه النشط في هذه المسألة. وبحدونا الأمل أيضاً في أن يكون لبدء أنشطة لجنة تقصي الحقائق،

معظمهم من الفلسطينيين. ونحن نأسف لوقوع ضحايا تراق دماؤهم بلا معنى ويتعرضون للقتل بلا مبرر، ونعرب عن تعازينا الصادقة لأسرهم المفجوعة.

وتدين أوكرانيا استخدام القوة على نحو مفرط وعشوائي ضد المدنيين الفلسطينيين، وتطالب إسرائيل بوقف ذلك فوراً. وينبغي بذل كل الجهود من أجل كفالة الاحترام الكامل لاتفاقية جنيف الرابعة. وأي هجوم أو عمل انتقامي ضد السكان المدنيين محظور قانونياً وغير مسموح به. ونحن مقتنعون أيضاً بأن على إسرائيل أن توقف أنشطتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وينبغي ألا تلجأ إلى فرض الجزاءات الاقتصادية على السكان الفلسطينيين.

وبلادي على اقتناع بأن الشعب الفلسطيني ينبغي أن يتمكن من ممارسة حقه غير القابل بالتصرف في تقرير مصيره وإنشاء دولة له. فطموحاته المشروعة نحو تحقيق العدالة والحرية والكرامة هي طموحات تتفهمها أوكرانيا جيداً بوصفها دولة حديثة الاستقلال.

وبالمثل، تدرك أوكرانيا حق إسرائيل المشروع في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وترفض أوكرانيا رفضاً قاطعاً أية أعمال إرهابية أيا كان مرتكبها كوسيلة لتحقيق أي هدف سياسي. ونرى أنه يجب وقف جميع أعمال العنف والتحدي التي ترتكبها عناصر متطرفة حيث أنها لا تُفضي إلا إلى زيادة تصعيد حدة العنف. وفي هذا السياق، فإن بلدي يدين أيضاً أعمال العنف المرتكبة ضد الإسرائيليين.

ومن المعروف تماماً أن العنف يولد العنف. لذلك فإننا على اقتناع بأنه لا يوجد بديل آخر لدى الطرفين سوى وقف جميع أعمال العنف ضد بعضهما فوراً وبدون شروط، بغية التغلب على شعور العداء القائم بينهما،

المشتركة في القتال بوقف أعمال العنف واحترام الخط الأزرق.

ويؤسفنا أن المسار السوري الإسرائيلي قد توقف لفترة طويلة. والواقع أن استئناف المحادثات بين إسرائيل وسوريا بشأن الجولان السوري المحتل بلا مزيد من الإبطاء ودون أي شروط مسبقة هو في صالح جميع شعوب المنطقة. وفي هذا الصدد ندعو حكومتي سوريا وإسرائيل إلى الانخراط مرة أخرى في مزيد من المحادثات المباشرة في أعقاب قمة واشنطن، وجولة المحادثات التي تمت في الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير، وقمة جنيف بين الولايات المتحدة وسوريا التي جرت في نيسان/أبريل وغيرها من التطورات. وأملنا ألا تمتنع الأزمة الحالية الأطراف من استئناف حوارها السياسي وتطبيع علاقتهما بأسرع ما يمكن.

وختاماً، اسمحوا لي بأن أؤكد أن إنشاء علاقات قائمة على المصالح المتبادلة والشراكة، على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف، بين جميع بلدان الشرق الأوسط، يؤدي إلى تيسير عملية السلام في المنطقة وسيظل أحد الأسس الرئيسية لسياسة بلدي الخارجية. ولذلك أود أن أكرر التأكيد على تصميم أوكرانيا على الإسهام بشكل أكبر في عملية استعادة السلام الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذه المساعي ننطلق من رغبتنا الصادقة في أن نرى كافة شعوب المنطقة يعيشون كحيران طبيين في سلم واستقرار ورخاء اقتصادي.

السيد وييسنو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):
سيسجل التاريخ أن السنة الماضية سنة اتسمت بموجة من الآمال والتفاؤل الكبير، إلى جانب اليأس الشديد والإحباط الميرير في السعي إلى تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، ولا سيما استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وكان ينبغي لهذه الدورة أن تشهد التوصل

حسبما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) وحسبما اتفق عليه في مؤتمر قمة شرم الشيخ، دور إيجابي في تراجع أعمال العنف.

ونحن نرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بمسؤوليتها الدائمة حيال قضية فلسطين حتى يجري حلها وفقاً للقرارات ذات الصلة.

وتظل بلادي على رأيها القائل إن تحقيق تسوية شاملة لعملية الشرق الأوسط أمر متعذر بدون إيجاد الحلول المقبولة لدى جميع الأطراف الأساسية في النزاع العربي - الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز هذا العام على المسار الإسرائيلي - اللبناني عقب انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان. ونشعر بالارتياح إزاء تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) - الذي مكّن في واقع الأمر من انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان - وترسيم الخط الأزرق على امتداد الحدود بين إسرائيل ولبنان، واستعادة سيطرة الحكومة اللبنانية على أراضيها.

وفي هذا السياق، تشيد أوكرانيا أيضاً بالأمين العام، وبمبعوثه الخاص السيد رود - لارسن، وبأفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) على النتائج الفعالة التي أسفرت عن الجهود التي بذلوها من أجل استقرار الحالة في المنطقة.

وأوكرانيا، إذ تدرك هذه الأحداث الإيجابية وأهمية تأييدها عن طريق جهود الأمم المتحدة، تساهم في اليونيفيل بتقديمها كتيبة من المهندسين قوامها ٦٥٠ رجلاً.

ويقلقنا في نفس الوقت اندلاع القتال على الحدود اللبنانية في نهاية الأسبوع الماضي. وفي هذا الصدد نتضم بلادي إلى الأمين العام في ندائه الأخير لجميع الأطراف

المتضمنة لا تخص قضايا السلام والأرض والتسوية فحسب، بل تخص أيضا مستقبل شعب بأسره ونضاله الخالد في سبيل الحرية والاستقلال.

غير أن السلام سيظل سرايا مخادعا إذا كان يعني اتفاقات لا تنفذ، وأجالا زمنية لا تحترم والتزامات لا يجري الوفاء بها، كما لا يمكن للسلم أن يزدهر وينمو، عندما ترم اتفاقات من ناحية، وتمارس بلا هوادة من ناحية أخرى سياسات لا يمكن الدفاع عنها. وتتضمن هذه السياسات توسيع المستوطنات، ومصادرة أراضي العرب، وتدمير منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم وخنق الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية. ولا يمكن خدمة مصالح السلام إذا كان الهدف الوحيد هو إضفاء الشرعية على الاحتلال والتجريد من الممتلكات.

وقد تمسكت إندونيسيا بثبات، بموقفها الذي يستند إلى ما تكرر التأكيد عليه في قرارات مجلس الأمن، وهو أن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط، وجوهرها قضية فلسطين، لا يمكن تحقيقه إلا إذا أخذت في الحسبان تماما حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، بما في ذلك حقه في وطنه والاعتراف الواجب بحق جميع دول المنطقة في العيش داخل حدود معترف بها. وينبغي أن تستند هذه التسوية على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى الأساس المتمثل في مبدأ الأرض مقابل السلام. وبالتالي من الجوهرى أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، بما فيها القدس ومرتفعات الجولان السورية.

وعلاوة على ذلك، يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدور فعال، لا سيما وأن المنظمة قد أسهمت في الماضي، ويمكن أن تسهم في المستقبل، إسهامات هامة بالنسبة للسلام في الشرق الأوسط. وهذه هي المهمة

إلى تسوية نهائية على مسار المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية الأمر الذي كان يبشر بعهد جديد، يضمن المصالحة لجميع الشعوب في المنطقة ويمكن تلك الشعوب من العيش في سلام ووثام وكرامة إنسانية. وبدلا من ذلك، نواجه تدهورا سريعا وحالة متفجرة في الشرق الأوسط.

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن اليأس وخيبة الأمل إزاء الحالة الراهنة، حيث يحل العدوان محل المفاوضات السلمية. ويتحمل الشعب الفلسطيني، بما في ذلك المدنيين الأبرياء والنساء والأطفال عبء حملة من العنف أدت إلى قتل وجرح المئات. ودمر الاقتصاد الفلسطيني الناشئ كما دمرت الهياكل الأساسية المادية، ويسعى حكم القوة إلى كبح إرادة الشعب.

وفي ضوء خطورة مزيد من التصعيد للعنف واتساع رقعة الصراع، لا ينبغي إرجاء النظر في نشر قوة حماية تابعة للأمم المتحدة. ونأمل أن تساعد الزيارة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق على الحصول على معلومات مفيدة ومن ثم تسهم في إخماد العنف. وينبغي أن يطلب من إسرائيل الكف عن القيام باعتداءاتها دون شروط مسبقة، لأن الفشل في الحيلولة دون مزيد من التصعيد في الميدان سيؤجج المنطقة بأسرها وينتج عنه عواقب غير محسوبة وغير محكومة لا في الشرق الأوسط وحده، ولكن في العالم على اتساعه. وليس هناك بديل عن التماس طريق السلام.

ومن مدريد إلى أوسلو، ومن واشنطن إلى الخليل، ومن القاهرة إلى واي ريفر، ومن شرم الشيخ إلى كامب دافيد، كان طريق المفاوضات طويلا وشاقا ومليئا بالعقبات الهائلة. وخلال هذه العملية لم تثبط المعوقات والمعاناة من همة الشعب الفلسطيني وسار بقوة على طريق السلام.

إن المصالح التي سيسفر عنها تحقيق السلام للفلسطينيين ولشعوب المنطقة كبيرة، لأن الموضوعات

إلا من خلال رؤيا واضحة، وتصميم لا يتزعزع وإحساس عميق بالضرورة التاريخية.

وفي هذه الحالة الخطرة، من الأسهل التركيز على الفرص التي ضاعت خلال الأسابيع الماضية عن التركيز على المكاسب التي تحققت خلال السنين الأخيرة. بيد أن من المهم أن نتذكر أن التقدم الذي أحرزه الإسرائيليون والفلسطينيون في مفاوضاتهم خلال هذه السنين يفوق ما تحقق خلال العقود الأربعة السابقة. كما أحرز الإسرائيليون والفلسطينيون من التقدم خلال مؤتمر قمة كامب دافيد تجاوز ما كان يتصور أحد قبل ذلك بأسابيع قليلة. وتُظهر هذه الأحداث أنه بالرغم من الحالة المأساوية القائمة اليوم، فإن مبررات الاعتقاد بجدوى الاستمرار في المفاوضات أكبر من مبررات تفضيل مواصلة العنف.

وتناشد النرويج كلا الجانبين أن لا يستجيبا، بدافع من المسؤولية، للاستفزازات. وتحت الطرفين على بذل قصارى جهدهما للكف عن جميع الأعمال التي من شأنها تصعيد الصراع. ويتعين على الطرفين تنفيذ تفاهات شرم الشيخ.

وتؤيد النرويج الولاية التي أناطها مجلس الأمن بالأمين العام لاستكشاف إمكانية إنشاء وجود دولي في الأراضي الفلسطينية. وتثني النرويج على الأمين العام للدور النشط الذي يضطلع به في عملية السلام ولاسهامه فيما يتصل بمؤتمر قمة شرم الشيخ.

وتتضمن عملية السلام عناصر سياسية وعناصر اقتصادية. فاستمرار التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بالغة الأهمية لإقامة سلام دائم كما أنه سيفيد إسرائيل. وقد أدى الدعم الدولي لهذه التنمية التي تهم الحاجة إليها لتحقيق تحسن فعلي في نوعية الحياة التي يتمتع بها

المطروحة علينا في سعينا إلى إجراء مفاوضات بناءة من أجل التوصل إلى تسوية تقوم على أساس الاحترام المتبادل وتوفير الحرية والرخاء للأجيال المقبلة. ويجدوننا الأمل الصادق، في أن تبزغ من طيات المأساة التي وقعت في الأسابيع الأخيرة، رؤيا جديدة وعادلة لتحقيق السلام لجميع شعوب المنطقة.

وأخيرا، لاحظ وفدي مع الارتياح التطورات الإيجابية التي حدثت في لبنان، ولا سيما انسحاب إسرائيل بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). ويسعدنا بصفة خاصة استعادة سيادة لبنان ووحدته وسلامه أراضيها تماما بعد عقدين من الاحتلال.

ومع بداية قرن جديد، ينبغي اغتنام هذه الفرصة النادرة للتوصل إلى تسوية سلمية لا بالنسبة للشعب الذي قاسى لسنوات طويلة من انعدام الأمن والعنف وإنكار حقوقه الأساسية فحسب، وإنما أيضا بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يبذلا كل جهد ممكن لدعم القضية المشتركة ومساعدة الأطراف على المضي قدما بحسب نحو السعي إلى إحلال السلام الدائم في المنطقة. وبهذا وحده يمكن القول بأن واحدة من أعقد الصراعات في القرن الماضي قد أحييت إلى ملفات التاريخ.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تشعر

النرويج بالقلق الشديد إزاء تصاعد العنف في الشرق الأوسط. ومما يبعث على حزن النرويج الخسائر في الأرواح. ويهدد العنف بالتغلب على منطق السلام. والخوف والتدمير والكراهية على كلا الجانبين يحول دون العودة الآن إلى المهمة الصعبة وهي مهمة تحقيق السلام من خلال الطرق السلمية ولا يمكن الإبقاء على تحرك عملية السلام إلى الأمام،

اتفاق سلام شامل أعظم مما هي الآن، ولم تكن العواقب المحتملة لإمكان الإخفاق أشد تدميرا. وتحث النرويج القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على اغتنام هذه الفرصة السانحة واتخاذ خطوات جريئة لكفالة السلام والاستقرار للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

نتقل الآن إلى النظر في مشروع القرارين A/55/L.49 و A/55/L.50.

أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يرغب في الكلام تعليلا للتصويت قبل التصويت. هل لي أن أذكر الوفود بأن البيانات لتعليل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد كارب (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تواصل الولايات المتحدة تأييدها لإقرار سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. وسوف نفعل كل ما في وسعنا لمساعدة الأطراف على التوصل عن طريق التفاوض إلى اتفاق لتسوية خلافاتهما.

وقد بلغت الحالة في الشرق الأوسط نقطة حرجية. وينبغي لهذه الهيئة الآن أن تركز على دعم الجهود التي تبذلها الأطراف لاتخاذ الخطوات الصعبة من أجل إنهاء دائرة العنف والعودة إلى المفاوضات المتعلقة بإيجاد تسوية.

ومشروع القرار المعنون "الجولان السوري"، شأنه شأن القرارات الأخرى الكثيرة التي تعالج النزاع العربي الإسرائيلي، يسعى للزج بالجمعية العامة في هذه المفاوضات. فكل من سوريا وإسرائيل ما زالتا تؤيدان مبدأ الأخذ بعملية تفاوضية لحل خلافاتهما، وقرارات من هذا القبيل لا تسهم في بلوغ هذا الهدف.

الفلسطيني العادي وبرهن على المزايا المحتمل جنيها من السلام الدائم.

ويهدد العنف الذي جرى خلال الشهرين الماضيين هذا التطور الإيجابي بالخطر. وفي حالة استمرار التدابير الأمنية في إعاقة الاقتصاد عن الأداء الطبيعي، ومن ثم استمرارها في إضعاف الاستقرار الاجتماعي للشعب الفلسطيني، فقد يقوض هذا الدعم المقدم للعملية السياسية أيضا. ولذلك تحث النرويج إسرائيل على رفع الإغلاق عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى تشجيع تنمية الاقتصاد الفلسطيني بدلا من ذلك.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وقد تفهمت النرويج دائما مسعى إسرائيل لتحقيق الأمن وأيدته. وقد أعربنا عن الإدانة للهجمات الإرهابية مهما كان مصدرها. ولكن الأمن الدائم لا يمكن تحقيقه على حساب الآخرين ومن ثم يجب على إسرائيل أن تحترم أيضا سلامة الفلسطينيين وأمنهم. فقد أدى الاستخدام المفرط وغير المتناسب للعنف ضد الفلسطينيين إلى تفاقم حالات التوتر وإذكاء جذوة العنف.

وقد وصلت عملية السلام الآن منعطفا حرجيا. ويثقل العبء التاريخي الواقع على كل من الجانبين وهما يواجهان المسائل التي تكمن في صميم الصراع. ويتمثل الحل الوحيد الطويل الأجل للصراع الجاري في إبرام اتفاق نهائي للسلام. ولا بد أن يكون هذا الاتفاق عادلا ومنصفا. فلن يجد الطرفان في مصلحتهما اختيار السلام بدلا من الحرب إلا بعقد اتفاق منصف.

وسوف يتعين على كل من الجانبين بذل جهود كبيرة وتحمل تضحيات كبيرة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي، قد يسبقه إبرام اتفاق مرحلي جديد. وقد أحرز تقدم ملموس في كامب دافيد. ولم تكن فرصة التوصل إلى

الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فتزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل.

الممتنعون:

أنغولا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - المحدة)، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار A/55/L.49 بأغلبية ١٤٥ صوتا مقابل صوت واحد، وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت (القرار ٥٠/٥٥).

وستمتنع الولايات المتحدة عن التصويت على مشروع القرار المتعلق بالقدس، تمشيا مع اعتقادنا بوجوب أن يتقرر مستقبل القدس من خلال مفاوضات الوضع الدائم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تعليّل للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرارين A/55/L.49 و A/55/L.50.

نتنقل أولا إلى مشروع القرار A/55/L.49 المعنون "القدس".

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، بوروندي، كمبوديا، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا،

المتحدة، فتزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة.

الممتنعون:

أندورا، أنغولا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، لاوس، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، أسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، يوغوسلافيا.

اعتمد مشروع القرار A/55/L.50 بأغلبية ٩٦ صوتا، مقابل صوتين، مع امتناع ٥٥ عضوا عن التصويت (القرار ٥١/٥٥).

[بعد ذلك، أبلغ وفد جامايكا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم على القرار الذي اتخذ قبل قليل. هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

[بعد ذلك أبلغ وفد جامايكا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار

A/55/L.50 وعنوانه "الجولان السوري".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا

أراضي أية دولة. وهذا مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي.

أود كذلك أن أوضح موقف وفد الأرجنتين فيما يتعلق بالفقرة السادسة من منطوق هذا القرار. إذ أن تصويت الأرجنتين تأييدا لمشروع القرار لا ينطوي بالضرورة على حكم مسبق بشأن الاشارات الجغرافية المتضمنة في تلك الفقرة من منطوق القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلمة ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها لممارسة حق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للمرة الأولى و ٥ دقائق للمرة الثانية وينبغي أن تدلى بها الوفود من مقاعدها.

السيد تدمري (لبنان) (تكلم بالعربية): استمعنا جميعا إلى خطاب مندوب إسرائيل. وبدا لنا جميعا أنه يتجنى مرة أخرى على لبنان، وكأن لبنان هو الذي احتل إسرائيل لمدة ٢٢ عاما، وليس إسرائيل التي احتلت جنوب لبنان وبقاعه الغربي لمدة ٢٢ عاما، وأوقعت بين سكانه المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ، العديد، بل بالأحرى آلاف القتلى والمعوقين والجرحى، ودمرت البيوت، ودمرت أيضا البنية التحتية اللبنانية.

ومنذ الرابع والعشرين من أيار/مايو من هذا العام، وهو تاريخ بدء الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة من لبنان، وإسرائيل تخرق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وتقارير قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان موجودة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة. فهي تخرق في بعض الأحيان الحدود البرية، وتطلق النار على الأهالي، والمدنيين الأمنيين وهم في طريقهم

السيد بيجو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعلن تصويت الاتحاد الأوروبي على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.50.

يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد هنا على التزامه الراسخ بالتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة وعادلة في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، واتفاقات مدريد وأوسلو.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب مرة أخرى عن قلقه العميق إزاء الأزمة الراهنة في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل. ويؤكد الاتحاد الأوروبي رغبته في أن الاستئناف المبكر لمحادثات السلام التي توقفت على الرغم من الآمال التي تولدت نتيجة اجتماع كامب ديفيد. وإننا نؤيد تأييدا كاملا الاستئناف المبكر للمفاوضات على المسارين اللبني والسوري بشأن عملية السلام،

وعلى غرار السنوات السابقة، فإن مشروع القرار بشأن الجولان السوري، الذي اعتمد للتو، يتضمن إشارات جغرافية تنطوي على حكم مسبق على نتائج مفاوضات ثنائية. ولهذا السبب امتنع الاتحاد الأوروبي عن التصويت مرة أخرى، مثلما فعل في السابق.

يود الاتحاد الأوروبي أن يعيد التأكيد هنا وبكل جدية على تأييده لكل من يعملون في المنطقة وفي المجتمع الدولي من أجل السلام.

السيد إيستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): لقد صوتت جمهورية الأرجنتين مؤيدة لمشروع القرار A/55/L.50 بشأن الجولان السوري لأننا نعتقد أن المنطلق الأساسي للقرار هذا يرتبط بالاكتمال غير المشروع للأراضي بالقوة. إذ أن الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تحظر التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة

في جبهة القتال. لماذا تحتفظ بهم إسرائيل حتى الآن وتخالف قواعد اتفاقية جنيف الرابعة؟

إن ما ورد في كلام المندوب الإسرائيلي حول حرق لبنانية للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، يبدو وكأنه يأتي في سياق تغطية عدم تنفيذ إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة منذ عشرات السنين. والتوتر الكبير والأحداث الدامية التي نشهدها اليوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة أكبر دليل على ذلك.

هناك أكثر من ٣٥٠.٠٠٠ لاجئ فلسطيني في لبنان. هل طردهم لبنان؟ من طردهم ومن وضعهم في لبنان؟ إنها مسؤولية إسرائيل. أليس هذا الوجود هو أيضا مدعاة للتوتر والخوف والخشية من قِبَل لبنان؟ نود أن يتجنب مندوب إسرائيل اتهام لبنان في كل لحظة وأن يكف عن إطلاق التهديدات في كل لحظة، مهددا مرة أخرى البنية التحتية للبنان وقراه وسكانه المدنيين، كما فعل خلال ٢٢ عاما.

أريد أن أؤكد أن لبنان يتعاون تعاوننا مطلقا مع الأمم المتحدة ومع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). وقد سبق أن قام لبنان بخطوات عملية في جنوب لبنان، إذ أرسل قواته العسكرية إلى هناك. وهو في سبيل اتخاذ خطوات أخرى لتعزيز سلطته الفعلية في هذه المنطقة. وكلكم تشهدون أن هناك استقرارا في المنطقة اللبنانية، وليس هناك ما يهدد الأمن والسلام.

مرة أخرى، أود أن أشكر قوات اليونيفيل وكذلك الأمانة العامة لتعاونها معنا. ونود في المستقبل القريب أن يكون هذا التعاون أكثر ملاءمة وأكثر قوة.

السيد همزي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): من الطبيعي تماما لمثل النظام الصهيوني أن يدلي ببيانات مشوشة، وسخيفة، وبغيضة. إن المعاملة الوحشية للفلسطينيين، وخاصة الأطفال الفلسطينيين، أثارت

إلى أعمالهم. كما أنها تقوم باختراق الأجواء اللبنانية كل يوم، وتروّع المدنيين لدى اختراق طائراتها حاجز الصوت. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تقوم بحرق المياه الإقليمية اللبنانية. وقد أوقفت منذ بضعة أيام قاطرة لبنانية وأطلقت النيران عليها. إن هذه ليست إلا أمثلة للاختراقات التي تقوم بها إسرائيل، انتهاكا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

ويتحدث مندوب إسرائيل عن التوتر، وعن الخروقات اللبنانية. وأريد أن أذكر بأن مزارع شبعا أرض لبنانية، وقد أبدينا تحفظنا على تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وقد ورد على لسان كبار المسؤولين السوريين، وفي مذكرات وردت إلى الأمم المتحدة، ما يؤكد على لبنانية مزارع شبعا. وإني هنا أؤكد أن لبنان يتمسك بسيادته على مزارع شبعا.

وأود أن أسأل هنا مندوب إسرائيل، في مطلق الأحوال، ماذا تفعل إسرائيل في مزارع شبعا؟ هل مزارع شبعا إسرائيلية؟ هل الجنود الموجودين هناك هم للترهة؟ أم أن وجودهم هناك هو احتلال لهذه الأرض، سواء كانت لبنانية أم عربية؟

إننا نخشى أن تقوم إسرائيل باستعمال الأمم المتحدة لتغطية عدوان، إذ أن تهديدها هذه الأيام تتردد كل يوم، فهي تطلق التهديدات من فترة إلى أخرى على لسان كبار مسؤوليها. لذلك، هناك خشية كبيرة من أن تقوم إسرائيل بتنفيذ تهديدها على لبنان، مستخدمة الأمم المتحدة كغطاء للقيام بهذه الاعتداءات.

وأود أن أسأل، أيضا، هناك تسعة عشر أسيرا لبنانيا في السجون الإسرائيلية دون محاكمة، وهذا يخالف بشكل فاضح اتفاقية جنيف الرابعة. فمن هؤلاء الأسرى الموجودين في السجون الإسرائيلية من اختطفوا من قراهم، ولم يكونوا

مختلفة من أسلحة الدمار الشامل. وتبقى إسرائيل الآن الوحيدة التي ليست طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي الوقت ذاته تظل أسلحتها ومنشآتها النووية غير الخاضعة لضمانات السلامة تشكل خطراً، بدرجة مخيفة، على السلم والأمن الوطنيين والدوليين.

ولا يتمتع ذلك النظام بأي سجل أفضل في مجالات نزع السلاح الأخرى، وبصفة رئيسية في المجالين البيولوجي والكيميائي. وهناك تقارير عديدة حول برامج إسرائيل الكيميائية والبيولوجية السرية. ورفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدات وثيقة الصلة دليل دامغ آخر على وجود هذه البرامج، التي تضاعف القلق العام في صفوف المجتمع الدولي إزاء برامجها الخاصة بأسلحة الدمار الشامل وترساناتها.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): استمعنا في بداية هذه الجلسة إلى بيان إسرائيلي آخر يحرف الحقائق ويعكس النهج العدواني ومنطق الاحتلال الإسرائيلي. وقد غلف ممثل إسرائيل بيانه المملوء بالتهديد والوعيد للعرب بعبارات السلام وأظهر إسرائيل مرة أخرى، وهو غير صادق في ذلك، وكأنها هي التي تسعى إلى السلام وأن العرب هم الذين يرفضون السلام.

إلا أن الممثل الإسرائيلي كعادته لم يتحدث عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وعن رفض إسرائيل تطبيق القرارات الشرعية الدولية منذ عام ١٩٤٨ ومروراً بعام ١٩٦٧ عندما طالبت الأمم المتحدة إسرائيل بعودة اللاجئين الفلسطينيين وعودة الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ وإعادة الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني. ولم يتحدث المندوب الإسرائيلي عن المستوطنات التي انتشرت كالسرطان في الأراضي العربية المحتلة وعن الاعلانات اليومية للمسؤولين الإسرائيليين عن تمسكهم باحتلالهم للقدس والضفة الغربية والجولان.

غضب العالم وجلبت الإدانة على النظام الصهيوني. وتود جمهورية إيران الإسلامية أن ترى السلم والعدل يسودان الشرق الأوسط – ولكن سلاماً وعدلاً تتمتع بهما جميع الشعوب.

كل هذه التصريحات التي لا أساس لها من الممثل الصهيوني صباح اليوم، بما فيها تلك المتعلقة بمحدثي التفجير في بوينوس آيرس، مقصود بها صرف الانتباه عن الوحشية والانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني، التي تتجاهل تماماً اتفاقية جنيف الرابعة.

السؤال الأساسي هو ما إذا كان هؤلاء الذين يجربون الاحتلال الأجنبي هم إرهابيون أم مقاتلون من أجل الحرية. إن الخطوط محددة بوضوح في هذا الصدد. ربما كانت قوى الاحتلال والقوى التي تملك قوة عسكرية أكبر تعتبر بصفة تقليدية من يقع تحت جبروتها ومن لم يدعن بشكل كامل لظلمها بأنه إرهابي. ومن المؤكد أن وصف إسرائيل لحزب الله ولغيره ممن يدافعون عن كرامتهم ويواجهون القمع والتوسع الاستكباري الصهيوني بأنهم إرهابيون ليس استثناء، والعالم يعرف ذلك.

من المذهل أن النظام الذي يشتهر بسجل أسود في استحداث وإنتاج وتخزين العديد من الأنواع اللاإنسانية من أسلحة الدمار الشامل تبلغ به الوقاحة حد اتهام بلد من بلدان الشرق الأوسط انضم إلى الصكوك الدولية الأساسية في مجال نزع السلاح. إيران طرف كامل في الصكوك التي تمثل الأعمدة الرئيسية لزع السلاح الدولي، مثل بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وبالرغم من النداءات العديدة من المجتمع الدولي إلى إسرائيل، فإنها ترفض باستمرار الانضمام إلى هذه الصكوك وتواصل برنامجها السري لاستحداث وإنتاج أنواع

مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. كما أن أي عرض إسرائيلي أو غير إسرائيلي لا يحقق الانسحاب الإسرائيلي الكامل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ ولا يعيد كل ذرة تراب من أرض الوطن لن يكون مقبولاً من شعب سوريا والشعب العربي.

إن إسرائيل هي التي عطلت عملية السلام، ليس على المسار السوري فحسب، بل وعلى كل المسارات. وجميعنا يرى ما تقترفه إسرائيل من جرائم ضد الشعب الفلسطيني في هذه اللحظات التي نتحدث فيها، وذلك نتيجة لأطماعها وجشعها ورغبتها في إدامة احتلالها لأرضنا واغتصابها لحقوقنا.

وعندما تكون إسرائيل مستعدة لتحقيق السلام العادل والشامل، والانسحاب من كل الأراضي السورية المحتلة، الشيء الذي لم تبت فيه حتى الآن، عندئذ فقط يمكن لعملية السلام أن تنجح، وأن تتقدم، وأن تصل إلى النتيجة التي نتطلع إليها جميعاً. وطالما أن إسرائيل لم تنسحب من كامل الأراضي العربية المحتلة، فهذا يعني أن الكرة ما زالت، وكما كانت دائماً، في الملعب الإسرائيلي. وعلى إسرائيل أن تستجيب لقرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة قبل دقائق من الآن.

السيد الحميمي (العراق) (تكلم بالعربية): يتكلم وفدي في إطار حق الرد على ممثل الكيان الصهيوني. وأبدأ كلمتي بعنوان رئيسي هو أن الكيان الصهيوني يمثل أبشع قوى احتلال في العصر الحديث، وفي المرتبة الأولى وبامتياز في اقرار الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وما شهدته الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الشهرين الماضيين خير شاهد على همجية ودموية هذا النظام، الذي يأتي هنا ليتحدث بلسان الضحية - الجلاد

كما أن مندوب إسرائيل يعتقد مخطئاً أنه قادر على تضليل المندوبين الموقرين في الجمعية العامة عندما يعطي الانطباع وكأن القيادات العربية غير راضية أو مخلصه في سعيها من أجل تحقيق السلام. وهنا نود، ولو بشكل سريع، التذكير بأن سوريا بالذات هي التي فتحت الطريق أمام بدء عملية السلام في مدريد، وذلك ما تعكسه بدقة مذكرات المسؤولين الأمريكيين، الذين حاول الممثل الإسرائيلي، كعادته، تشويه أحوالهم من خلال تجزئتها وتحريفها لخدمة أهداف الاحتلال. إن مندوب إسرائيل في الحقيقة لا يحسد على اضطراره للتحريف والكذب، لأنه مكلف من حكومته بتزوير الحقائق.

يحق للجميع هنا، في هذا التجمع الموقر، أن يتحدثوا عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، باستثناء ممثلي إسرائيل. إن رفض الشرعية الدولية والاستخفاف بما هو في الدورة الدموية للمسؤولين الإسرائيليين. وكما ذكر سفير لبنان، فإن إسرائيل لم تنفذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بكامله. فهي لم تنسحب من مزارع شبعا اللبنانية. لكن ممثل إسرائيل لم يتحدث أيضاً عن سجناء لبنان في إسرائيل، الذين تم اختطافهم من غرف نومهم، ومن قراهم، ومن شوارعهم. ومع ذلك فإن إسرائيل لم تنسحب من جنوب لبنان إلا نتيجة لتضحيات الشعب اللبناني السخية وحركة المقاومة الوطنية فيه. ولقد استمر الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان منذ عام ١٩٧٨ وحتى عام ٢٠٠٠. فإذا كانت إسرائيل راغبة في تحقيق السلام، فلماذا انتظرت ٢٣ عاماً لتقوم بانسحاب غير مكتمل.

لقد جعلت سوريا من السلام خياراً استراتيجياً لها. إلا أن السلام الذي تريده سوريا يتناقض مع الاستسلام الذي تعمل إسرائيل على فرضه. إن السلام الذي تريده سوريا ويدعمها العالم في سبيل تحقيقه هو السلام الذي يعيد الحقوق لأصحابها وينسجم مع الشرعية الدولية وقراري

السيد لانكروي (إسرائيلي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ كلمتي برد موجز تعليقا على البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا العراق وإيران. لاحظ أعضاء الجمعية العامة بالتأكيد أن لساني هذين الممثلين سيصيبهما الشلل إذا لفظا كلمة "إسرائيل". فقد دأبا على الإشارة إلى إسرائيل بعبارة "الكيان الصهيوني". ونحن في الواقع نفخر بكوننا كيانا صهيونيا، وليست لدينا أي مشكلة من جراء تلك التسمية. ففي محافل أخرى يجري الكلام عن مثل إسرائيل باعتباره مثل الكيان الصهيوني.

(تكلم بالعربية)

أو "المندوب الصهيوني" أو "مندوب تل أبيب".

(تكلم بالفرنسية)

دعوني أشير إلى أن سمعة النظامين العراقي والإيراني أصبحت الآن معروفة بوضوح جدا، منذ الصراع بين إيران والعراق، ناهيك عن احتلال صدام حسين للكويت. وفي ضوء تلك السمعة، لست بحاجة إلى إضافة أي شيء آخر. ونعتقد أن المجتمع الدولي يستطيع أن يقيّم بنفسه تلك السمعة.

وبديهي أنني أود أيضا أن أورد على بعض البيانات التي أدلى بها ممثلون آخرون.

فيما يتعلق ببيان لبنان، أقول إن انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، كان الغرض منه تهدئة الوضع في منطقة كانت تتعرض لمخاطر تصاعد التوترات. فضلا عن ذلك، فإن إسرائيل قامت بذلك من منطلق الامتثال التام لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

وعند انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية - وهو انسحاب طالما طالب به لبنان وسوريا وغيرهما - كان هناك تحفظ يصعب فهمه - وهذا تلطف في التعبير - من جانب سوريا ولبنان إزاء الانسحاب. كما أن الرئيس بشار الأسد

يتحدث بلسان الضحية، وهذه طريقة عهدناها من الكيان الصهيوني. ولكن إذا كانت هذه الطريقة قد نجحت في يوم من الأيام، فهي بالتأكيد لا تستطيع أن تقنع أحدا في هذه الأيام.

تعرض وفد الكيان الصهيوني إلى بلدي، العراق، ضمن مجموعة من الافتراءات والأكاذيب التي حاول تسويقها في هذا الحفل. ومعروف للجميع أن هذا النظام لم يلتزم في يوم من الأيام، لا بقرارات الجمعية العامة، ولا بقرارات مجلس الأمن. وعليه فإنه آخر من يحق له التحدث عن الشرعية واحترام قرارات مجلس الأمن.

فيما يتعلق بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، فإن الكيان الصهيوني يمتلك أكبر ترسانة من أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية، ويحتفظ بأكثر من ٢٠٠ رأس نووي مع وسائل إيصالها، ليس إلى الدول العربية كافة فحسب، بل إلى جميع الدول الإسلامية أيضا. واحتفاظه بهذه الأسلحة يتم خارج الرقابة الدولية وفي خرق فاضح لجميع نظم نزع السلاح وعدم الانتشار. وإن امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل يتم بالتعاون مع دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن ووديعه لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن الخطر الوحيد الذي يهدد منطقة الشرق الأوسط قادم من الكيان الصهيوني.

أما تباكي الكيان الصهيوني على منتسبي اللجنة الخاصة فهذا أمر نستطيع أن نتفهمه، لأن هذه اللجنة كانت تتحسس لصالح جهاز الموساد وأجهزة المخابرات الأمريكية، وهذه الحقيقة باتت معروفة للجميع. وإذا كان ممثل الكيان الصهيوني يحلم بأن يعود هؤلاء الجواسيس إلى العراق مرة أخرى، فهو واهم جدا بنفس الدرجة التي يتوهم بها أن كيانه يستطيع أن يلغي الهوية الفلسطينية والدولة الفلسطينية، التي ستقوم من البحر إلى النهر.

معينة للمدنيين في بلده، وربما إلى قراءة بعض التقارير عن مدنيين يلقون الحجارة وقنابل المولوتوف على الأفراد العسكريين الإسرائيليين الذين تم نشرهم بصورة مشروعة على امتداد الخط الأزرق، وليس فقط في منطقة شبعا بل أيضا عند بوابة فاطمة.

ويسألوني عما تفعله إسرائيل في أراضي شبعا. وأقول إن تلك الأراضي، إلى حين إشعار آخر، ترهق بإجراء مفاوضات سلام بين إسرائيل وسوريا، وأضيف أن تلك الأراضي، من وجهة نظر الأمم المتحدة، ليست أرض لبنانية. وعندما تصبح كذلك على أساس معاهدات دولية ملائمة فإن إسرائيل ستضع ذلك في اعتبارها تماما، وستتصرف كما يجب في إطار التعريف الذي حددته الأمم المتحدة للخط الأزرق.

لقد عجزت الحكومة اللبنانية تماما عن تحمل مسؤولياتها. ونحن ندعوها مرة أخرى إلى تحمل هذه المسؤوليات، وبذلك تحول دون تصعيد العنف القائم حاليا، والذي يرى الممثل اللبناني أنه يتصل بمسائل أمنيه تخص حكومته.

وللممثل السوري أقول إن من واجبه أن يصغي جيدا للأصوات التي تتعالى في لبنان ذاته، مطالبة بسيادة لبنان واستقلاله، فأنا، مثلا، لا أدري على أساس أي قرار من قرارات الأمم المتحدة تواصل سوريا احتلال لبنان؟ ويتعين على سوريا، وفقا لقرارات معينة صادرة عن الأمم المتحدة، أن تفعل بالضبط ما فعلته إسرائيل، أي أن ترحل عن لبنان وتضع حدا لهذا المصدر من مصادر عدم الاستقرار والاستفزاز والتوتر في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية الذي يرغب في ممارسة حق الرد للمرة الثانية.

الذي اعتبر آنذاك الخليفة الفعلي، كان قد حذر إسرائيل من الانسحاب في ظل الظروف السائدة، لأن ذلك الانسحاب يمكن أن يحول المنطقة إلى برميل بارود. فهل يمكن لأي أحد أن يتصور هذا الكم من التناقض؟ إسرائيل تقرر تنفيذ قرار اتخذه مجلس الأمن، وهذا تعارضه دولتان من الدول المهتمة - لبنان الذي ينبغي الاعتراف بأنه لم يكن يملك قدر الحرية الذي يسمح له بالناوورة، وسوريا التي تعد المتحكم الفعلي في ذلك الإقليم.

والانسحاب الإسرائيلي - وهذه قمة التناقض - ترك الحكومة اللبنانية في حالة لا مبالاة مشوشة بالنسبة لممارسة سيادتها المستعادة حديثا على أراضيها. ونذكر هنا بأن قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) يدعو حكومة لبنان بوضوح إلى نشر قواتها على امتداد الخط الأزرق، واستعادة سيادتها، والعمل على صون السلم والأمن هناك.

وما من شك في أن تردد لبنان - وهذا تلتطف في التعبير استعمله من باب اللياقة - يرتبط بالتعايش الذي فرضته عليه الدولة الأجنبية الوحيدة - وهي سوريا - التي لا تزال موجودة على التراب اللبناني. وهذا، من واقع ما نراه يوميا، وضع محفوف بالمخاطر. فجنوب لبنان، وخاصة منطقته الحدودية، يواجه رفض الحكومة اللبنانية تحمل مسؤولياتها، مما جعل الإقليم فعليا تحت سيطرة حزب الله الإرهابي. وهذا الوضع الذي يبدو في جوهره من صميم الشؤون اللبنانية، لم يكن من شأنه بالضرورة أن يجبر إسرائيل على هذا التصرف، لولا الخطر الوشيك الذي تتعرض له دولتا لبنان وإسرائيل اللتان لا توجد بينهما خلافات، واللذان يمكنهما اختيار التعايش السلمي إلى حين إرساء السلام.

وقد أعلن ممثل لبنان أمام الجمعية العامة منذ قليل أن إسرائيل نفذت عمليات ضد مدنيين لبنانيين كانوا، افتراضا، في طريقهم إلى العمل. وأنا أدعوه إلى إلقاء نظرة على صور

ثانيا، أود أن أشير هنا إلى أن لبنان ليس جزيرة، فهو ينتمي إلى محيطه، يفعل فيه ويتفاعل معه. ثم يتحدث مندوب إسرائيل عن هؤلاء الذين يلقون الحجارة على السياح الحدودي. هل يريد ممن قضى تحت الاحتلال أكثر من ٢٢ عاما أن يرمي الورد والأرز؟

هل نستطيع أن نكم أفواه الناس ونحن نرى ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ هل اللبنانيون فقط يفعلون بما يجري؟ هناك قسم كبير من الناس في مختلف أصقاع العالم يفعلون بما يجري. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحكومة اللبنانية اتخذت إجراءات لمعالجة هذا الوضع، وقللت كثيرا من هذه المظاهر التي يتحدث عنها. ونحن نرى اليوم ماذا يجري.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتناول نقطتين أو ثلاث نقاط بإيجاز. إن الكلام الذي يدور حول ٢٢ عاما من الاحتلال يحتاج إلى مزيد من التوضيح. أود أن أذكر هنا أن ٢٢ عاما من الاحتلال لجنوب لبنان توازي تماما ٢٢ عاما من العدوان النابع من جنوب لبنان ضد إسرائيل، لا سيما شمال إسرائيل. وإنني أشهد شخصا على ذلك لأنني قبل أن أصبح سفيرا لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، كنت قبل فترة طويلة رئيسا لبلدية شلومي، البلدة التي تقع على الحدود الإسرائيلية. وبوسعي أن أشهد على الهجمات التي امتدت سنوات وعقودا وأصبحت تلك المنطقة فيما بعد مركزا لنشاط حزب الله الإرهابي. فقد شنت هجمات بصواريخ الكاتيوشا ضد المدنيين في البلدات والمزارع الجماعية والمستوطنات على امتداد الحدود الإسرائيلية.

ولعل هذا يمثل مجرد نصف الحقيقة المرة التي وضع حدا لها رئيس الوزراء باراك بجرأة. لقد كان هناك عدوان امتد ٢٢ عاما، وذلك العدوان ما زال قائما. وعندما أدليت

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): كنت أتمنى ألا أضطر للحديث ثانية في هذا المجال. وكنت أتمنى فعلا أن يشعر مندوب إسرائيل تجاه الموقف والتصويت الذي شاهده صباح اليوم بعدم الرغبة في الحديث، بعد أن أدين بلده لما يرتكبه من جرائم يومية، وبالكف عن تزييف الحقائق والتاريخ.

سوريا، في بيانها بالأمس، وعلى لسان قادتها بالأمس، وفي كل مناسبة، وفي قرارات مؤتمرات القمة العربية والإسلامية التي انضمت إليها وشاركت فيها بكل فعالية، أكدت، وظلت تؤكد مرارا، على ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة انسحابا كاملا. وفيما يتعلق بلبنان، بالانسحاب من كافة الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا.

وسبق أن زدنا الأمانة العامة ومجلس الأمن برسالة تؤكد أن مزارع شبعا لبنانية. وسبق لوزير خارجية سوريا أن أجرى اتصالا مع السيد الأمين العام للأمم المتحدة، وأكد له أن شبعا لبنانية.

ومهما يكن من أمر، لماذا تبقى إسرائيل في شبعا؟ ولماذا تبقى إسرائيل في الجولان؟ إذا كانت هناك نية إسرائيلية بالسلام، لماذا هذا البقاء وإلى متى؟ هذه الأسئلة يجب أن يرد عليها مندوب إسرائيل. إلى متى هذه المماطلة في عملية السلام وإلى متى يتم هذا القتل المتعمد اليومي للفلسطينيين وللعرب في الأراضي المحتلة؟

السيد تدمري (لبنان) (تكلم بالعربية): أتساءل وربما يتساءل الآخرون، هل أمضى لبنان ٢٢ سنة يقاوم الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان ليأتي اليوم مندوب إسرائيل ويقول إن لبنان كان يرفض انسحاب إسرائيل من جنوبه؟ هل هذا منطقي وهل يعقل أن يدخل في أذهان أي منا هنا؟

يستطيعون أن يستوعبوا مثل هذه الافتراءات. يشير إلى العراق أنه قوة احتلال، وينسى أن الكيان الصهيوني هو نفسه قائم على الاحتلال. منذ ٥٠ عاما والاحتلال قائم.

لا أريد أن أخوض في تفاصيل الاحتلال فكل من هو موجود في هذه القاعة يعرف تماما بشاعة الاحتلال الإسرائيلي واستمراره في هذه البشاعة لهذا اليوم. وأكتفي بهذا القدر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد أنهينا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٤٠ من جدول الأعمال.

البند ٤١ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

مشاريع القرارات (A/55/L.45 و A/55/L.46 و

و A/55/L.47 و A/55/L.48)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أقرت مناقشة بشأن هذا البند في جلستها العامتين الخامسة والسبعين والسادسة والسبعين يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/55/L.45 و A/55/L.46 و A/55/L.47 و A/55/L.48.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام تعليلا للتصويت قبل التصويت.

وأود أن أذكر الوفود بأن تعلييل التصويت يقتصر على عشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد غاردنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تعارض حكومتي مشاريع القرارات المتعلقة بالبند ٤١ من جدول الأعمال "قضية فلسطين". فمشاريع القرارات الثلاثة الأولى من بين هذه القرارات تؤيد

بياني، تكلمت عن الهجوم الأخير ضد دورية عسكرية إسرائيلية قُتل فيه جنود إسرائيليون يوم الأحد الماضي. ويجدوني الأمل أن نكون ماضين نحو فترة من الاستقرار والتعايش الحقيقي لا تبرر بعد الآن الحجج التي يسوقها كل جانب بشأن الاحتلال أو العدوان. المطلوب منا أن ننسحب من جميع الأراضي اللبنانية؛ وأكرر أننا فعلنا ذلك حسبما أكده مجلس الأمن.

ولا يسعنا أن نقول كلام يحمل التأويل لصالح مجلس الأمن أو ضده. ولا يمكن أن يكون هناك تنفيذ انتقائي لهذه القرارات المتعلقة بالمشروعية الدولية من جهة، بينما يسود غموض دولي من جهة أخرى. لقد نفذنا بالكامل قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). ومجلس الأمن أقر بأن خطف ثلاثة جنود إسرائيليين انتهاك خطير لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، مثلما كان الهجوم الآخر، وطالب لبنان بأن يتحمل مسؤولياته التي لم يتحملها، وفقا لبعض أعضاء مجلس الأمن الموجودين ربما في هذه القاعة الآن. وتقرير الأمين العام واضح جدا في هذا الصدد.

أما بالنسبة إلى الانسحاب من الأراضي اللبنانية، فهناك العديد من الناس الذين يحاولون تلقيننا الدروس، لكنني أقول لهم إنهم ينبغي أن يتعظوا بالدروس الخاصة بهم. فإذا ظلت دولة أجنبية في لبنان، وإذا ظلت بقايا احتلال في لبنان، فذلك ليس حاصلا على أيدي الإسرائيليين.

السيد الحميميدي (العراق) (تكلم بالعربية): في الحقيقة لم يكن وفدي راغبا في أخذ الكلمة ولكنني وجدت نفسي مضطرا إلى ذلك لأن ما نسمعه من مندوب الكيان الصهيوني في قلب الحقائق أمر يثير الغثيان في حقيقة الأمر. فاحتلال الكيان الصهيوني لجنوب لبنان ليس احتلالا في نظره وإنما هو وقف للعدوان أو الدفاع عن النفس. أي أكذوبة هذه؟ أنها محاولة لاستغلال الآخرين ولا أظن أن الآخرين

ويعتقد وفد الولايات المتحدة أن الإجابة واضحة. ولذلك سنصوت ضد مشاريع القرارات الأربعة هذه، وندعو الآخرين إلى أن يحذوا حذونا.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):

سنصوت إسرائيل ضد مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/55/L.45 و A/55/L.46 و A/55/L.47 و A/55/L.48.

إن إعادة طرح مشاريع القرارات البالية هذه عاما بعد عام وكأها من الشعائر المقدسة، تعبر عن التغافل التام لعملية السلام والحقائق الجديدة في الشرق الأوسط. ويشير القراران A/55/L.45 و A/55/L.46، على التوالي إلى ما يُسمى باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة. وقد عملت هاتان الهيئتان منذ إنشائهما على عرقلة الحوار والتفاهم من خلال تصوير للحالة العربية الإسرائيلية أحادي الجانب ومعد سلفا. وهما منحطتان في أنشطة تعوق التقدم بدلا من النهوض به نحو تحقيق حل سلمي تفاوضي مقبول من الطرفين.

ويصدق مشروع القرار A/55/L.47 على البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين. وهذا البرنامج يعزز أيضا منظورا أحادي الجانب ومشوها للصراع من خلال شتى حلقاته الدراسية وبعثاته ومعارضه.

ويدعي مشروع القرار A/55/L.48 أنه يؤيد تسوية قضية فلسطين تسوية سلمية، مثلما يشير إلى الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية، ابتداء من إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. إلا أن مشروع القرار، في محتواه ومرماه، يتناقض فعليا مع هذه الاتفاقات ويقوض عملية السلام التي يزعم أنه يؤيدها.

مؤسسات ما برحت أنشطتها ونهجها تجاه المشاكل غير متوازنة وبالية. وينبغي لهذه الهيئة أن تركز جهودها على تهيئة مناخ إيجابي - مناخ يجري فيه تشجيع الطرفين على العودة إلى المفاوضات.

إن دورة العنف الرهيبة الحالية ينبغي أن تنتهي. والخسائر المحزنة في الأرواح - الفلسطينية وبشكل متزايد، الإسرائيلية - ستلحق الضرر أكثر فأكثر بعملية، كانت حتى وقت قريب، مصدر أمل للأطراف وللمنطقة بصفة عامة. ويتعين على الجمعية العامة أن تشارك في دعم عملية المفاوضات، بدعم المحاولة الرامية للتوصل إلى اتفاقات من شأنها أن تؤدي إلى تسوية سلمية للتراع. ولا يجدر بالجمعية أن تشارك في توجيه نقد متحيز إلى جانب واحد أو أن تأذن بإهدار الأموال على لجان وتقارير عفى عليها الزمن.

ويبين مشروع القرار المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية" موقف أحد الطرفين من المفاوضات - وهو موقف من الواضح أنه غير مقبول من الطرف الآخر. إنه موقف غير ميسر، بل إنه موقف معوق.

وقد بذلت الولايات المتحدة جهدا شاقا - وستواصل بذل جهود شاقة - للتشجيع على تحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط. وقد حققت المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين تقدما ملموسا وما زال بإمكانها أن تحقق مزيدا من التقدم إذا استؤنفت. ولن تؤدي مشاريع القرارات هذه إلا إلى تعقيد الجهود التي تبذلها الأطراف من أجل تحقيق التسوية. ونقترح أن يسأل أعضاء الجمعية العامة أنفسهم عما إذا كانت مشاريع القرارات هذه ستساعد على تحقيق التقدم للمصالح الحقيقية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك رغبته في إقامة دولة فلسطينية، بأي طريقة محددة وعملية.

تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/55/L.45 و A/55/L.46 و A/55/L.47 و A/55/L.48. نتناول أولاً مشروع القرار A/55/L.45، المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف".

وأود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار A/55/L.45، انضم البلدان التاليان إلى مقدميه: توغو وغيانا. وقد طلب إجراء تصويت مسجل. أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بوليفيا، البوسنة والمهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينافاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، كينيا، الكويت، فيرجينستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال،

إن إعلان المبادئ، بالإضافة إلى الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت، المذكورين في فقرات الديباجة، يحظران بشكل مباشر استعمال مثل هذه الصكوك الغربية ذات الأحكام المسبقة مثل مشروع القرار هذا. ويبين الاتفاق المؤقت أنه:

"ليس لأي من الجانبين أن يبادر أو يتخذ أي خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة رهنا بنتيجة المفاوضات المتعلقة بالوضع الدائم".

ويجدر التذكير، فضلا عن ذلك، بأن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، الرئيس عرفات، كتب إلى رئيس الوزراء الراحل إسحاق رابين في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ يقول:

"نلزم منظمة التحرير الفلسطينية نفسها بعملية السلام في الشرق الأوسط، وبالتسوية السلمية للصراع بين الجانبين وتعلن أن جميع المشاكل المتعلقة المتصلة بالوضع الدائم ستحل من خلال المفاوضات".

ويجدر التذكير أيضا بأن جميع الانفراجات الدبلوماسية التي تحققت في الشرق الأوسط، ابتداء من اتفاقات كامب دافيد، ومرورا بمعاهدة السلام مع الأردن، وانتهاء بمذكرة شرم الشيخ في العام الماضي، إنما تم التوصل إليها من خلال المفاوضات المباشرة بين الأطراف.

إلا أن مشروع القرار هذا يسعى بكل وضوح إلى أن يقرر مسبقا المسائل التي ستحلها هذه المفاوضات. ومن ثم ينتهك مشروع القرار هذا الاتفاقات القائمة، ويقوض سلامة وأسس عملية السلام. لذلك يتعين على إسرائيل أن تصوت ضده.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت قبل التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار A/55/L.46، المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة".

أود أن أعلن أنه بعد نشر مشروع القرار A/55/L.46 انضمت غيانا إلى مقدميه

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينافاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، الجمهورية العربية

سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، فتزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي؛

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية؛

المتنعون:

أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغنا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتمد مشروع القرار A/55/L.45 بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل صوتين، مع امتناع ٤٨ عضوا عن التصويت (القرار ٥٢/٥٥).

[بعد ذلك أبلغ وفد جامايكا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

أود أن أعلن أنه بعد نشر مشروع القرار A/55/L.47 انضمت غيانا إلى مقدميه. وقد طلب إجراء تصويت مسجل. أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة،

السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترانبا المتحدة، أوروغواي، فزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي؛

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية؛

الممتنعون:

أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتمد مشروع القرار A/55/L.46 بأغلبية ١٠٧ أصوات مقابل صوتين، مع امتناع ٤٨ عضوا عن التصويت (القرار ٥٣/٥٥).

[بعد ذلك أبلغ وفد جامايكا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/55/L.47 المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تظطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين".

وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.
أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا،
الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان،
جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس،
بيلاروس، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك،
بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا،
بوركينا فاسو، بروندي، كمبوديا، الكاميرون،
كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين،
كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كرواتيا،
كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية
كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي،
الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر،
السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي،
فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا،
غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا،
هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا،
إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا،
اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت،
قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،
لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية،
ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر،
ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا،
موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا،
المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال،
هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج،
عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة،
باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر،
جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا،

باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر،
جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا،
الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان
مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال،
سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر
سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا،
السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية
السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا
اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو،
تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات
العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترانينا المتحدة،
أوروغواي، فيتزويلا، فييت نام، اليمن،
يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي؛

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية؛

المتنعون:

جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة).

اعتمد مشروع القرار A/55/L.47 بأغلبية ١٥١
صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضوين عن التصويت
(القرار ٥٤/٥٥).

[بعد ذلك أبلغ وفد جامايكا الأمانة العامة بأنه كان
ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة
الآن في مشروع القرار A/55/L.48، المعنون "تسوية قضية
فلسطين بالوسائل السلمية".

وأود أن أعلن أنه بعد نشر مشروع القرار
A/55/L.48، انضمت توغو إلى مقدميه.

السيد بيجو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أقوم بتعليق أصوات الاتحاد الأوروبي بشأن القرارين المعنوين "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف" و "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة"، الواردين في الوثيقتين A/55/L.45 و A/55/L.46، على التوالي. لقد أحرز تقدم كبير في عملية السلام في الشرق الأوسط على مر السنين، بهدف إقامة سلام عادل ودائم وشامل. وأظهر كل من الإسرائيليين والفلسطينيين خلال مؤتمر القمة الذي عُقد في كامب دافيد هذا الصيف بوادر تتسم بالشجاعة. وبدا أنهما أقرب إلى التوصل إلى اتفاق أكثر من أي وقت مضى. ولكن الظروف المأساوية غلبت للأسف المفاوضات.

لقد أعرب الاتحاد الأوروبي مرارا عما يساوره من القلق البالغ الذي تشيره فينا الحالة الحاضرة. ورغم ذلك يتعشم الاتحاد أن تستأنف عملية السلام في القريب العاجل؛ فليس ثمة بديل آخر.

ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن ولايتي الجهازين التابعين للأمم المتحدة والمسؤولين عن المسألة الفلسطينية لا تعبران عن روح عملية السلام بما فيه الكفاية. ولذلك امتنع أعضاء الاتحاد الأوروبي عن التصويت اليوم على مشروع القرارين هذين، أسوة بالسنوات السابقة.

لكن، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود هنا أن أثنى على العمل الذي أنجزته هذا العام شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة في مجالات تقديم المعلومات للجمهور من خلال شبكة الإنترنت، وتدريب موظفي الخدمة المدنية الفلسطينيين، واستخدام الحاسوب في حفظ سجلات الأراضي في فلسطين في عهد الانتداب تحت إشراف لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين. وقد أتمت

الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، فتزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي؛

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية؛

المتنعون:

جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو.

اعتمد مشروع القرار A/55/L.48 بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٥٥/٥٥).

[بعد ذلك أبلغ وفد جامايكا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليق تصويتهم بشأن القرارات التي اعتمدت لتوها.

وأود أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليق التصويت مقصورة على ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

المبدأ العام من مبادئ القانون الدولي. وتود المكسيك أن تدعو مرة أخرى إلى توخي مزيد من الدقة في الصياغة المستخدمة في وصف تفاهم سياسي لا يمكن أن يصبح مبدأ قانونيا عاما.

والحقيقة أن المصطلح المستخدم في ديباجة مشروع القرار ٥٥/٥٥ بشأن الجولان السوري، الذي اعتمد اليوم، كان "صيغة الأرض مقابل السلام"، وهو تعبير أكثر دقة في وصف التفاهم. فكلمة "صيغة" هي الكلمة التي نفضل أن نستخدم في كل مشاريع القرارات المرتبطة بهذا الموضوع. والمسألة بالنسبة لوفد المكسيك هي مسألة مراعاة الدقة القانونية في استخدام الألفاظ التي ليس لها تأثير على جوهر التفاهم السياسي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في تعلييل التصويت.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): أود أن أعبر عن شكرنا العميق لكل الدول الأعضاء التي دعمت القرارات التي تم اعتمادها للتو، بأغلبية كبيرة، مع صوت أو صوتين فقط ضدها، تحت بندي قضية فلسطين، والحالة في الشرق الأوسط. ونحن، بالطبع، نشكر بشكل خاص الدول الصديقة التي تبنت هذه القرارات.

اقترح أحد المندوبين على الدول الأعضاء أن تسأل نفسها ما إذا كانت هذه القرارات، بشكل مادي ومحدد، تخدم مصالح الشعب الفلسطيني. ونحن، كممثلين للشعب الفلسطيني نقول إن الإجابة هي بالإيجاب. ونحن نقدر أن هذه الإجابة كانت أيضا إجابة الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء. إن هذه القرارات ذات أهمية كبيرة لشعبنا ولمنطقة الشرق الأوسط عموما. وهي ترسل الرسالة الصحيحة للأطراف المعنية، خصوصا في هذه الظروف الصعبة والأليمة التي يمر بها الشعب الفلسطيني.

الشعبة مهمتها بفعالية، وهي مهمة أساسية من أجل المستقبل.

والاتحاد الأوروبي يعرب عن ارتياحه للحوار القائم مع مكتب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونحن على استعداد لمواصلة تبادل الآراء بهدف ضمان أن تكون ولاية اللجنة وأنشطتها أكثر توافقا مع روح مدريد وأوسلو. بما يسمح بالدعم الكامل لعملية السلام والإسهام الإيجابي فيها.

السيد ماسيدو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): لقد صوت وفد بلادي تأييدا لمشروع القرار A/55/L.48 لأننا نعتبر التسوية السلمية لمسألة فلسطين أمرا حيويا لتسوية الصراع في الشرق الأوسط. ولكنني أود أن أؤكد الملاحظات التالية فيما يتعلق بمضمون الفقرة الثالثة من المنطوق.

تلاحظ المكسيك إن أحد التفاهمات الأساسية في عملية السلام في الشرق الأوسط كان مبدأ الأرض مقابل السلام. وقد أثبتت صيغة الأرض مقابل السلام جدواها في السعي إلى حل لهذا الصراع بوجه خاص. ولكن، هذا الأمر يبدو خطيرا إذا حُول إلى مبدأ قانوني عالمي يطبق كعرف على كل الصراعات. فالأسمى من هذا التفاهم الأساسي هو المبدأ العام في القانون الدولي الذي يشدد على أن الغزو لا تترتب عليه أي حقوق إقليمية. ونحن جميعا نسلم بأن اكتساب الأراضي بالقوة غير جائز، وهو عرف أساسي. وكنتيجة طبيعية لهذا المبدأ العام، يجب أن نستنتج أن كل الأراضي التي جرى احتلالها خلال صراع مسلح يجب أن تعاد إلى أصحابها الشرعيين دون شروط.

ولهذه الأسباب، يؤكد وفد المكسيك على أنه في الوقت الذي يعترف فيه بالقيمة السياسية لهذا التفاهم الأساسي، فإننا نعتقد أنه من غير السليم أن يرفع إلى مستوى

والقرار هام أيضا من حيث نتائج التصويت. فإسرائيل فقط هي التي صوتت ضد هذا القرار. ويعني هذا بوضوح أن العالم كله في جهة، وإسرائيل وحدها، بموقفها غير القانوني وغير الشرعي، في جهة أخرى. وهذا يجب أن يقود إلى قيام إسرائيل بإعادة النظر في مواقفها. ونحن، من جانبنا، نأمل أن يحدث مثل هذا الأمر.

نكرر شكرنا لكم جميعا، ونأمل أن تشهد الدورة القادمة للجمعية العامة ظروفًا مختلفة، وفلسطين دولة عضوا في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤١ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

هذه القرارات ترسل رسالة تضامن مع شعبنا الفلسطيني، ورسالة تأكيد على الموقف القانوني والسياسي الذي يجب أن يشكل أساس حل قضية فلسطين وبناء السلام في المنطقة. وهي ترسل رسالة تأكيد للمسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين، بما في ذلك، من خلال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، والبرنامج الإعلامي حول فلسطين. وهي، أخيرا، ترسل رسالة إلى إسرائيل بأن مواقفها وممارساتها غير مقبولة من المجتمع الدولي.

لعل أهم هذه القرارات اليوم هو القرار حول القدس. إن محتوى هذا القرار أمر في غاية الأهمية. وهو يعبر أيضا عن الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للمدينة المقدسة، ورفضه، في نفس الوقت، للمواقف الإسرائيلية المتعلقة بالمدينة.